

جيش بور كينا-فاسو-يسلح-المدنيين-لمواجهة-المتطرفين



أقر برلمان بور كينا فاسو، اليوم الخميس، تشريعا يسمح للجيش باستقدام متطوعين مدنيين في القتال ضد المتطرفين، القرار الذي كشف نقص عدد جنود الجيش وسط هجمات متزايدة بأرجاء البلد الواقع غربي إفريقيا

وقوبلت خطة وضع الأسلحة في أيدي المدنيين المتدربين حديثا بالقلق من قبل نشطاء حقوق الإنسان الذين أثاروا أسئلة حول انتهاكات قد تكون حصلت خلال حملة بور كينا فاسو على متطرفين مشتبه بهم

وفي هذا السياق، قالت كورين دوفكا، مديرة قسم غرب إفريقيا في منظمة "هيومن رايتس ووتش"، اليوم الخميس، إن الحكومة فشلت في التحقيق في نمط عمليات القتل المزعومة على أيدي أجهزة الأمن التابعة لها

"وأضافت: "هذه الخطة الجديدة بتسليم عمليات أمنية للمدنيين تهدد بارتكاب مزيد من الانتهاكات

وكان وزير الدفاع شريف سي قد قال هذا الأسبوع إن جميع المجندين سيخضعون للتدريب لمدة أسبوعين، ببرامج تتراوح بين كيفية استخدام الأسلحة إلى الانضباط

وأضاف: "إنها ليست مسألة صنع جنود مشاة. نريد منع هؤلاء المتطوعين من أن يصبحوا ميليشيات". ولا بد أن يتجاوز سن أي متطوع 18 عاما ويخضع لـ"تحقيق أخلاقي" قبل السماح له بالالتحاق بالخدمة، وفقا للوزير

وأضاف أنه من المقرر منح مكافآت تسريح لكل متطوع في مسعى لإعادة دمجهم في المستقبل بالمجتمع المدني. كما ذكر أن تعويضات صحية ستدفع لأولئك الذين يصابون أثناء أداء الواجب

ويكافح جيش بور كينا فاسو، رغم التدريب والمساعدة من فرنسا والولايات المتحدة، لاحتواء انتشار التطرف

"وأوضح سي أن استخدام متطوعين مدنيين سيتيح للجيش "إلقاء شبكة أوسع"، واعترف قائلا "نعم، نحن نعاني نقصا في عدد الجنود

وتفادت بور كينا فاسو لسنوات التطرف الذي طال الجارتين النيجر ومالي، حيث تم تدخل عسكري بقيادة فرنسية عام 2013 للتخلص من المتطرفين الذي سيطروا على عدد من المدن الرئيسية

وشن مسلحون في يناير/كانون الثاني 2016 هجوما في عاصمة بوركينا فاسو، واغادوغو، ما أسفر عن مقتل 30 شخصا في الأقل بمقهى شهير بين الأجنب. وبعدها بعام، قتل 18 شخصا في مطعم تركي أيضا بالعاصمة

ازداد عدد القتلى من جراء الهجمات بالبلاد بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية، من قرابة 80 عام 2016 إلى أكثر من 1800 عام 2019، وفقا للأمم المتحدة.

وكان جيش بوركينا فاسو قد تعرض لانتقادات على خلفية مزاعم انتهاكات قام بها. وقالت "هيومن رايتس ووتش" العام الماضي إن ما يزيد على 150 رجلا، معظمهم من رعاة عرقية بيول، قتلوا على أيدي قوات الأمن بعدما اتهموا بدعم أو إيواء متطرفين

وقد أدت عمليات قتل كهذه من قبل قوات الأمن إلى زيادة نفوذ المتطرفين، بحسب نشطاء